مسابقة الفلسفة للطلاب السنة التوجيهية (٦، ٧) :

٧ ـ فى الوجود وعلله

للأستاذ كمال دسوقى

أما وقد وقفتَ على العلل الأربع لابن سينا وأرسطو من بعده ، وعرفت ما هى منها علل الوجود ، وما هى علل الماهية ، ورأيت أن غرضنا هنا ليس إلا علتى الوجود : الفاعلية والغائية من حيث هما موجدتان لعلتى الماهية : الهيولى والصورة ؛ فإنه يجدر بنا أن نبسط لك أنواعاً من الفروض فى ترتيب الموجودات وأقسامها عند ابن سينا ، قبل أن نوغل معه فى إلهياته.

ذلك أن الموجودات تنقسم باعتبار المادة والصورة إلى ما لا مادة له ولا صورة ، وإلى ما له مادة وصورة ، والصورة وإن كانت توجد مفارقة للمادة ، فإن هذه لا يمكن أن تعرى عن الصورة ، بل يكون وجودها بدونها وجوداً بالفعل — بل بالقوة ، وترتيب الموجودات على هذا الأساس — وبحسب شرفها وأحقها بالوجود هو أولا : الجوهر المفارق غير المجسم ، ثم الصورة المجردة ، ثم الجسم — الذى هو فى مادة وصورة — ثم الهيولى التى هى مجرد مادة وجودها بالقوة ، وأخيراً الأعراض التى تلحق بهذه الجواهر: كالكيف والكم والمتى (الزمان) والأين (المكان) والفعل والانفعال — والوضع ... الخ

والموجودات باعتبار وجودها واجبة وممكنة ، فواجب الوجود هو الموجود الذى متى فُرض غير موجود عرَض منه محال ، وممكن الوجود هو الذى متى فرض موجوداً أو غير موجود لم يعرض منه — هذا ضرورى وذاك لا ضرورة له ، وليس وجوده ولى من عدمه أو العكس . واجب الوجود يكون واجب الوجود بذاته أو لا بذاته — أى بغيره ، فالذى بذاته هو الذى لا بشىء آخر ، أى شىء يلزم محال من فرض عدم وجوده . والذى لا بذاته هو الذى لو وُضع شىء غيره مكانه صار واجب الوجود مثله كالأربعة عند فرض اثنين واثنين ، وكالاحتراق عند وجود المادة المحرقة والمحترقة وعلة الاحتراق

وتستطيع على ضوء هذه المعلومات أن تفهم كيف يتدرج بك ابن سينا إلى إثبات واجب الوجود لذاته — الذى هو الله — فالعال الموجدة للشىء فى مقابل العال المقوّمة للماهية ، تكون علة للصورة وحدها كالسرير بعد أن يصنعه النجار — أو علة للصورة والمادة معاً — كالجوهر المفارق الذى للسرير أو لغيره من مجموع مادته وصورته — أو علة الإيجاد والتركيب والجمع بين المادة والصورة — وهى العلة الفاعلة أو الموجدة التى هى علة واحدة أو أكثر مما سبقها من العلل أعنى أنها علة وجودها وليست علة عليتها أو معناها كالعلة الغائية التى من أحكامها أنها علة فى ماهيتها لعلية العلة الفاعلة بالفعل ، وأنها معلولة فى وجودها للعلة الفاعلة هذه ؛ لأن الفاعل أو الموجد إنما يتحرك لتحصيل هذا الغرض ، فتصبح الغاية الأخيرة دافعاً أول له .

وعلى هذا فكل موجود — إذا نظر إليه فى ذاته — ومن غير التفات إلى علله الموجدة ، فهو بحيث يجب له الوجود فى ذاته أو لا يجب ، أى أن يكون واجب الوجود لذاته — كالحق القيوم — أو ممكن الوجود بحسب ذاته — كبقية الموجودات وما حقه فى نفسه الإمكان فليس يصير موجوداً من ذاته ، فإن وجوده أولى من عدمه لحضور شىء فيه أو غيبته ، فممكن الوجود بذاته هو إذن واجب الوجود بغيره — أى أنه ممكن الوجود من حيث هو علة لغيره — ويستمر هذا التسلسل لا إلى غير نهاية ، فإذا كان كل معلول لابد له من علة ، والعلة إلى علة أخرى؛ فلابد من الوقوف إلى علة العلل أو العلة الأولى التى هى نهاية السلسلة وهى واجبة الوجود بذاتها — والتى هى علة كل وجود — وموجدة حقيقة كل وجود فى الوجود ، والعلة النهائية التى ليس قبلها علة .

وبيان ذلك أنه إذا كان لديك سلسلة آحاد من الموجودات كل واحد منها ممكن بذاته واجب بغيره ، وظلت تترقى بهذه السلسلة ، فأنت فى النهاية بين إحدى ثلاث :

أ — إما أن ينتهى بك هذا الترقى أو هذه الطغمة hierarchie

من الموجودات إلى علة ليست معلولة — فتكون حينئذ واجبة بذاتها — وعلة هذه العلل — وتسمى حينئذ واجب الوجود .

٢ — وإما أن يكون التسلسل إلى غير حد ، بأن لا تجد فى آحاد السلسلة علة غير معلولة ، وحينئذ تكون علة هذه الآحاد خارجة عن جملتها ، وتكون مغايرة لآحادها وواجبة بذاتها ، إذ لو كانت غير ذلك لكانت واحدة من السلسلة .

٣ — أو يكون التسلسل دائرياً لا يتناهى — فتكون بعض الآحاد أو جملتها علتها جميعاً ، فتكون معلولة لذاتها ، ويصبح الجملة والكل شيئاً واحداً — وفى هذه الحالة لن تكون الجملة معلولة للواحد — لأنه هو معلول بها ، وان يكون بعضها هو العلة ؛ إذ ليس بعضها أولى بهذه العلة من غيره ، والجملة لا تكون علة الآحاد ، وإلا لم يحتج إليها ما دام كل واحد فى السلسلة معلولا لما قبله علة لما بعده — فسقطت هذه الحجة — وبقيت سابقتاها التى لا بد أن تنتهى فى كليهما — مع التناهى فى التسلسل أو اللاتناهى — إلى طرف خارج عنها — غير متقدم لها فى الزمان — هو علتها اللامعلولة — وهو واجب الوجود الذى هى ممكنة به .

وبعد إذ فرغ الشيخ الرئيس من إثبات واجب الوجود فى ذاته على هذا النحو ، شرع فى إثبات صفاته إيجابيها وسلبيها : كالوحدة وعدم الكثرة أو التركيب والانقسام ، وعدم المشابهة أو الضدية ، وأنه تعالى عاقل لذاته معقول لذاته ، أى أنه عالم قيوم self existent

ولإثبات وحدة واجب الوجود ، يقرر أن الأشياء قد تختلف بأعيانها وقد تتفق — والمختلفة بأعيانها قد تتفق فى مقوماتها أو فى أمر عارض لها ، فينتج لدينا أربعة أقسام يهمنا منها النوع الأول من الأشياء : أعنى المختلفة بالأعيان (بالذات أو الهوية identite) المتفقة فى مقوماتها (حدودها الرئيسية من جنس ونوع Constituents) ، وبينها أمر تتفق فيه وآخر تختلف فيه اتفاقاً واختلافاً لازمين أو عارضين من جانب وجه الشبه أو وجه الخلاف ، أما اللازوم فيما تتفق فيه كاشتراك الإنسان الناطق والحيوان الأعجم فى الجنس « حيوان » فهو صحيح ،

٢١ ، ٣٠

وأما اللازوم فيما تختلف فيه لزوم النطق والعجمة فى الإنسان أو الحيوان فمحال كذلك عروض ما تتفق فيه لما تختلف فيه جائز ، وعروض ما تفترق فيه ليس بمنكر ، كاطلاق الإنسانية على هذا الإنسان أو ذاك ، فالعرضية هنا واضحة الجواز .

ومقدمة أخرى يسوقها فيلسوفنا للبرهنة على وحدة واجب الوجود هى أنه يجوز أن تكون صفة ما كلية سبباً لصفة أخرى جزئية ، وهذه لا تقل منها جزئية — فماهية الشىء أو فصله أو خاصته أو عرضه يمكن أن تكون سبباً لصفات أخرى فيما عدا الوجود — إذ الفرق بين الوجود وسائر الصفات أن هذه توجد بسبب الماهية ، والماهية سببها الوجود . فما هو سبب لا يكون مسبباً — وما هو علة لا يصبح معلولا ، وما هو متقدم فى الوجود لا يتقدم عليه غيره فى الوجود . وللامام الرازى على حجج ابن سينا هنا مناقشات ومحاكمات ، وللطوسى على هذا الشارح الفاضل مآخذ واعتراضات . وجملة القول بعد هاتين المقدمتين أن واجب الوجود ما لم يتعين لم يكن علة لغيره ، لأنه بغير هذا التعين لا يوجد فى الخارج — وما شأنه ذلك يمتنع أن يكون موجداً لغيره ، وتعينه ذاك إما أن يأتيه من كونه واجب الوجود — وحينئذ لن يكون ثمة واجب وجود غيره ، وثبتت وحدانيته ؛ وإما أن يكون لأمر غير كونه واجب الوجود — فيكون حينئذ معلوماً — لأن وجوده يكون إذ ذاك من غيره ، ويكون الوجود ماهية أو صفة لغيره — وهو محال — هذا من حيث لزوم ما به الاشتراك وما به الاختلاف بين التعين والوجود الواجب ، وبإتمام ذلك بتطبيق عروض وجوه الاتفاق ووجوه الامتياز بينهما — على حد تقسيمنا الرباعى السابق فى المقدمة (كما تجد فى شرح الرازى ص ٢٠٥ والطوسى ٢٠٤ — ٢٠٦) ينتهى ابن سينا إلى فساد الثلاثة الأخيرة ، وإثبات تعين واجب الوجود — وبالتالى وحدته — ذلك لأن الأشياء التى لها حد نوعى واحد — أى لا تطلق على كثيرين ، وخصوصاً إن هى لم تكن فى مادة — لم تتعدد أشخاصها ، بل كان تعينها لازماً لنوعها أو لشخصها وحده ، وواجب الوجود ليس نوعاً يشترك فيه أشخاص ، ولا جنساً تشترك فيه أنواع ، ولا يقال على كثرة أصلا

ومن هذا نرى أن واجب الوجود لا ينقسم فى الكم ولا فى
ى ؛ لا فى الكمية ولا فى الماهية ، إذ لو تركبت ذاته من
ين أو أشياء مجتمعة ، لكانت هذه كلها أو آحادها أسبق
فى الوجود ومقومة له ، ولكانت بالتالى علة وجوده ، وهو
قلنا ليس معلولا ولا مركبا ولا منقسما فى الكم إلى أجزاء
شابهة ، أو فى المعنى إلى واجب وجود وماهية ، بل هو جوهر
يط غير متجزئ ، وحتى وجوده ذاته ليس جزءاً من ماهيته
متمما أو مقوما لها ، فماهيته هى أنيته (وجوده الخاص الذى
المبدأ لعامة الموجودات) وإنما التكثر بالقسمة الكمية إلى
ة وصورة ؛ وبالقسمة المعنوية إلى وجود وهيولى ؛ فهو الجسم
كن المحسوس الذى له من نوعه أشباه - ولا كذلك واجب
جود ، فإنه لا يشارك شيئاً من الأشياء الممكنة فى ماهيتها
جنسها أو نوعها ، بل هو مستقل بذاته التى لا جنس لها
فصل — والتى من ثم لا يمكن تعريفها أو تصورها فى العقل
، أو تصويرها فى موضوع أو جوهر .

وكما أن الأول لا ندّ له ولا شبيه ، ولا جنس له ولا فصل ،
حد ولا تعريف ، بل شهود وعرفان بالقلب والنظر ؛ فلا ضد
كذلك ، سواء أكان هذا الضد عند العامة الساوى فى القوة
ع ، وعند الخاصة الشارك فى الموضوع المعاند غير مجامع :
الضد فى الحالة الأولى معلول ، ومثله لا ينهض ضداً للواجب
ول ، وفى الحالة الثانية ليس للأول موضوع فيشاركه فيه
د ، أو يتعاقب عليه بعده أحد .

وطبيعة الأول تجعله بحيث يعقل ذاته وتتعقله ، فهو واحد
م ؛ ذاته غير قائمة بغيرها — بل بنفسها ، ومجردة عن علائق
ادة ، منزهة عن العهد والضعف وكل حس أو وهم أو تخيل
شأنه أن يجعله غير معقول أو يمت إلى الحس بسبب ، ومن
ن ذلك شأنه فقد بين الشيخ الرئيس فى النمط السابق لهذا أنه
ير عاقلا ومعقولا — وعاشقاً ومعشوقاً — فانظره .

ونهاية المطاف ما ينبه عليه ابن سينا من الفرق بين مذهبه
إثبات وجود الله وبين غيره من المذاهب ، فبينما المتكلمون من
لمين يستدلون بالمخلوقات على الخالق ، وبالصنعة على الصانع ،
و ما ذهب إليه كثير من الفلاسفة الموحدين — مسلمين
سيحيين ؛ وبينما الحكماء الطبيعيون يستدلون بوجود الحركة
على محرك ، والمحركات إلى محرك أول — كما هى حجة أرسطو
خصوصاً ؛ إذ الفلاسفة الإلهيون — وهو منهم — يستدلون
بالنظر فى الوجود ذاته على إثبات واجب الوجود ، فى مقابل
الممكن ، ثم يتبعون ذلك النظر فى ذات واجب الوجود بإثبات
صفاته — على هذا النحو الذى فعل ابن سينا — بمعنى أنهم
يستدلون بالعلة على المعلول — لا العكس — وهو أكثر يقيناً ،
وأتم شرفاً ، وأولى بقومه الإلهيين الصديقين الذين لا يرون
الله فى « الآفاق وفى أنفسهم » بل يستشهدون بالحق على كل
شىء — عملا بقوله : « أو لم يكف بربك أنه على كل شىء شهيد »؟
فلم يحتج إثبات وجود الحق ووحدانيته وبراءته عن السمات إلى
تأمل لغير نفس الوجود ليشهد به الوجود من حيث هو وجوده —
ثم يشهد هو بعد ذلك على ما هو واجب بعده .

تلك هى طريقة إثبات وجود الله عند الإلهيين من الإسلاميين
كما يعبر عنهم ابن سينا فى أروع كتاب له فى الحكمة المشرقية .

كمال دسوقى

وزارة الأشغال العمومية

الديوان العام إعلان

تعلن عن وجود وظيفتين من الدرجة الثامنة الفنية لحاسبين بتفتيش عام ضبط النيل ومطلوب شغلها من المصريين الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص شعبة العلوم أو الرياضة الحاصلين على مجموع كلى للدرجات لايقل عن ٦٠ ٪ .

فعلى الراغبين أن يتقدموا بطلباتهم على الاستمارة ١٦٧ ع . ح برسم حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الأشغال العمومية وأن يبينوا فيها مجموع الدرجات التى حصلوا عليها فى ميعاد لايتجاوز ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ . ٩٠١٤